

Distr.: General
13 November 2017
Arabic
Original: Arabic

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة التاسعة والعشرون

٢٦-١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ١/٥*

الإمارات العربية المتحدة

* استُنسخَت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتوياتها ما يعبر عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-19913(A)



* 1 7 1 9 9 1 3 *

المحتويات

٣ المقدمة	أولاً -
٣ منهجية متابعة الاستعراض وعملية إعداد التقرير	ثانياً -
٣ ألف - منهجية متابعة الاستعراض	
٣ باء - إعداد التقرير والعملية التشاورية	
٤ التطورات في الإطار المعياري والمؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان	ثالثاً -
٤ ألف - القوانين والتشريعات والأنظمة الوطنية	
٤ باء - مشاريع القوانين والتشريعات والأنظمة الوطنية	
٥ جيم - التطورات في مجال الأجهزة الحكومية والهيئات الرسمية المعنية بحقوق الإنسان	
٦ دال - الآليات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان	
٧ هاء - الجمعيات والمؤسسات ذات النفع العام	
٧ واو - السياسات والاستراتيجيات الوطنية	
٩ التزامات الإمارات في مجال حقوق الإنسان اقليمياً ودولياً	رابعاً -
٩ ألف - تقارير الإمارات المقدمة طبقاً لاتفاقيات حقوق الإنسان	
٩ باء - اتفاقيات واعلانات حقوق الإنسان الإقليمية	
١٠ جيم - الإمارات والإجراءات الخاصة في إطار مجلس حقوق الإنسان	
	ما تم بشأن تنفيذ التعهدات الطوعية والتوصيات المقبولة في الدورة الثانية للمراجعة الدورية الشاملة	خامساً -
١٠ (٢٠١٣)	
	ألف - التعهدات الطوعية المتعلقة بترشيح دولة الإمارات العربية المتحدة لعضوية مجلس حقوق الإنسان	
١٠ للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	
١٢ باء - ما تم تنفيذه بشأن التوصيات المقبولة	
١٧ جهود الإمارات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان	سادساً -
١٧ ألف - تعزيز المشاركة السياسية	
١٨ باء - تمكين المرأة	
١٩ جيم - مكافحة جرائم الاتجار بالبشر	
٢٠ دال - العمالة المتعاقدة	
٢٣ الإنجازات وأفضل الممارسات	سابعاً -
٢٣ ألف - الإنجازات	
٢٧ باء - أفضل الممارسات	
٢٩ بناء القدرات	ثامناً -
٣١ التحديات والأولويات	تاسعاً -
٣٢ التعهدات الطوعية	عاشراً -
٣٢ الخاتمة	حادي عشر -

أولاً - المقدمة

- ١- استعرضت دولة الإمارات العربية المتحدة تقريرها الوطني الثاني في مجلس حقوق الإنسان في ٢٨ يناير ٢٠١٣، وتم اعتماده في ٧ يونيو ٢٠١٣. وقد قبلت الدولة ١٠٠ توصية بشكل كامل و٧ توصيات بشكل جزئي، وأخذت العلم بـ ٥٤ توصية، ورفضت عدداً من التوصيات التي لا تتوافق مع منظومتها القيمية والتشريعية. كما أن الدولة تقدمت بعدد من التعهدات الطوعية اثناء اعادة ترشحها لعضوية مجلس حقوق الانسان في عام ٢٠١٥.
- ٢- يعد هذا التقرير استكمالاً لخطّة عمل بدأتها دولة الامارات منذ اعتماد تقريرها الأول، وهي عازمة على المضي قدماً للعمل على إضافة المزيد إلى سجل إنجازاتها المتميز في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والمساهمة والتفاعل بشكل إيجابي مع أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن.
- ٣- التزاما منها باحترام نتائج الاستعراض الدوري الشامل لتقريرها الثاني، وبموجب قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ١٧/١١٩، يأتي هذا التقرير ليستعرض جهود دولة الإمارات في متابعة تنفيذ نتائج تلك المراجعة وإبراز خطواتها المتواصلة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ثانياً - منهجية متابعة الاستعراض وعملية إعداد التقرير

ألف - منهجية متابعة الاستعراض

- ٤- منذ اعتماد التقرير الثاني بذلت الدولة جهوداً في تنفيذ نتائج الاستعراض، حيث عززت اللجنة الدائمة لمتابعة التقرير الدوري الشامل لحقوق الإنسان المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٥١/٤/٢٠١٠) بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٠م. أعمالها وذلك لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان، وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين لعدد من الجهات الحكومية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني. وتعمل اللجنة ضمن خطة وطنية لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

باء - إعداد التقرير والعملية التشاورية

- ٥- قامت اللجنة بمجموعة من الإجراءات في إطار العملية التشاورية بشأن إعداد التقرير الوطني، حيث عقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات الدورية، كما نظمت عدداً من ورش العمل والملتقيات مع العديد من مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية في الدولة لبحث مقترحاتها حول السبل المثلى لمتابعة نتائج الاستعراض وعملية إعداد التقرير الثالث^(١).
- ٦- استأنست اللجنة عند اعدادها للتقرير بالمذكرة الإسترشادية التي أعدها مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في ٢٠١٦، وذلك بناء على قرار مجلس حقوق الانسان ٢١/١٦ والذي دعا إلى التركيز خلال الدورة الثالثة للإستعراض الدوري الشامل على تنفيذ التوصيات التي تم قبولها والوقوف على التطورات المتعلقة بحالة حقوق الانسان في الدولة.

(١) عقد آخر لقاء تشاوري مع المجتمع المدني بشأن تقرير دولة الامارات الثالث للاستعراض الدوري الشامل بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٢.

ثالثاً- التطورات في الإطار المعياري والمؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف- القوانين والتشريعات والأنظمة الوطنية

- القانون الاتحادي رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الأمراض السارية.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في شأن مكافحة التمييز والكرهية؛
- القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض احكام القانون الاتحادي رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٦ في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر؛
- القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن حماية حقوق الطفل "وديمة"؛
- المرسوم بقانون اتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٦ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٨٧؛
- المرسوم بقانون اتحادي رقم (١١) لسنة ٢٠١٦ بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٨٣ في شأن السلطة القضائية؛
- المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٢) لسنة ٢٠١٦ بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٧٣ في شأن المحكمة الاتحادية العليا؛
- المرسوم بقانون اتحادي رقم (٨) لسنة ٢٠١٦ بشأن انضمام الدولة إلى البروتوكول الاختياري باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛
- قانون اتحادي رقم ٢١ لسنة ٢٠١٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٩ بإنشاء الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية؛
- مرسوم بقانون اتحادي رقم (١٥) لسنة ٢٠١٦ بإنشاء مؤسسة الامارات للتعليم المدرسي؛
- مرسوم بقانون اتحادي رقم (١٦) لسنة ٢٠١٦ بإنشاء مؤسسة الامارات للخدمات الصحية؛
- القانون الاتحادي رقم ١٧ لسنة ٢٠١٦ بإنشاء مراكز التوفيق والمصالحة في المنازعات المدنية والتجارية؛
- القانون الاتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٧ في شأن استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الاجراءات الجزائية؛
- قانون اتحادي رقم (١٥) لسنة ٢٠١٧ بشأن عمال الخدمة المساعدة.

باء- مشاريع القوانين والتشريعات والأنظمة الوطنية

- مشروع قانون اتحادي بشأن مكافحة العنف الأسري؛

- مشروع قانون اتحادي بشأن الأحداث الجانحين والمعرضين للجنوح؛
- مشروع قانون إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان.

جيم- التطورات في مجال الأجهزة الحكومية والهيئات الرسمية المعنية بحقوق الإنسان

المجلس الوطني الاتحادي

- تم إنشاء لجنة حقوق الإنسان كلجنة دائمة في المجلس الوطني الاتحادي في مارس ٢٠١٣ وتختص اللجنة في النظر في الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، والمساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان، والتوعية بها من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام.

وزارة العدل

- دائرة التفتيش القضائي: تقوم بمتابعة عمل القضاة لضمان تحقيق العدالة، كما تختص بالرد على الاستفسارات المقدمة إليها من كافة المتعاملين ومن ضمنهم العمال، حيث تتواصل معهم عبر العديد من وسائل الاتصال المختلفة لتوضيح الإجراءات الواجب اتباعها في سبيل الحصول على الحقوق عبر الجهات القضائية المختصة؛
- إدارة الفتوى والتشريع: تلعب دورا بارزا في مراجعة صياغة التشريعات والقوانين الوطنية آخذة في الاعتبار تعزيز وحماية حقوق الانسان، وذلك تنفيذًا للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المصدق عليها من قبل الدولة.

وزارة الداخلية

- استحدثت وزارة الداخلية العديد من الوحدات التنظيمية واللجان التي تعنى برعاية وحماية حقوق الإنسان ومنها إدارة حقوق الإنسان، مكتب المفتش العام، الإدارة العامة لحماية المجتمع والوقاية من الجريمة والتي تتبعها عدد من الإدارات مثل (إدارة رعاية الأحداث - مركز وزارة الداخلية لتأهيل وتشغيل المعاقين - مكتب ثقافة إحترام القانون - إدارة الشرطة المجتمعية الاتحادية إدارة الدعم الإجتماعي الاتحادية - مركز وزارة الداخلية لحماية الطفل)، أقسام مكافحة جرائم الاتجار بالبشر بالقيادات العامة للشرطة، الإدارة العامة لحقوق الإنسان بشرطة دبي ويتبعها مركز مراقبة جرائم الاتجار بالبشر، كما أوجدت العديد من اللجان مثل اللجنة العليا لحماية الطفل، لجنة حقوق الانسان، المجلس القانوني، مجلس القضاء الشرطي، اللجنة التنسيقية التخصصية لشؤون الشرطة النسائية، لجنة السعادة والايجابية، لجنة المرور على المؤسسات العقابية واماكن التوقيف في مراكز الشرطة؛
- انشأت الوزارة آليات لتلقي الشكاوى والبلاغات وخصصت أرقام مجانية وعناوين بريد الكترونية لتلقي الشكاوي والبلاغات في العديد من المجالات المرتبطة بشرائح المجتمع كافة وبعده لغات، واطلقت عدد من المواقع الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بتقديم الدعم الاجتماعي؛

- مراكز الدعم الاجتماعي في القيادات العامة للشرطة: تختص بمعالجة القضايا المرتبطة بالعنف الأسري التي لا تحتاج إلى فتح بلاغات رسمية، والحالات المرتبطة بالعنف المدرسي، وتغيب الأبناء عن منزل الأسرة التي لم تبلغ عنها مراكز الشرطة، وحالات انحراف الأحداث البسيطة التي لا تمثل جريمة جنائية.

وزارة الموارد البشرية والتوطين

- قسم مكافحة جرائم الإتجار بالبشر: يقوم القسم برصد المؤشرات الدالة على احتمال وقوع جرائم عمل جبري أو إتجار بالبشر من خلال مراقبته لسوق العمل ومتابعة تقارير الزيارات التفتيشية، وبلاغات الشكاوي العمالية، كما يقوم بالتأكد من سلامة إجراءات استقدام العمال من خلال التفتيش على مكاتب الاستقدام كما يتولى القسم التنسيق مع أجهزة أنفاذ القانون الجنائي للدولة والسلطات المعنية بتأمين ورصد هذه الحالات؛

- وحدات الرعاية العمالية: تعمل على توفير الرعاية للعمال والعمل على رفع مستوى الوعي لديهم بحقوقهم، كما تم استحداث وحدة الرعاية العمالية المتنقلة، حيث تقوم الوحدة بالتواصل الدائم مع العمال في أماكن عملهم وسكنهم بهدف توعيتهم بحقوقهم وواجباتهم المنصوص عليها في قانون العمل، إضافة إلى تلقي الاستفسارات والشكاوى والرد عليها، والعمل على حلها.

هيئة تنمية المجتمع بدبي

- وحدة حماية الطفل: انشأت الوحدة في عام ٢٠١٤ لتقديم الرعاية الاجتماعية والنفسية للأطفال لا سيما الذين تعرضوا للإساءة بأنواعها المختلفة، كما يعمل المركز على مساعدة الأطفال على تخطي الصعوبات التي تواجههم.

القيادة العامة لشرطة دبي

- مركز مراقبة جرائم الاتجار بالبشر: يقوم بمراقبة ورصد جرائم الاتجار بالبشر وحماية الحقوق العامة للضحايا والعمل على ضمان تطبيق البنود الخاصة بقانون جرائم الاتجار بالبشر، كما يقوم المركز بالتنسيق مع المنظمات الدولية المهتمة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر وعقد الشراكة معها.

دال - الآليات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

- مجلس الامارات للتوازن بين الجنسين: أنشئ المجلس في عام ٢٠١٥، ويهدف إلى تقليص الفجوة بين الجنسين والعمل على تحقيق التوازن بين الجنسين في القطاعين العام والخاص خاصة في مراكز صنع القرار؛
- المجلس الأعلى للأمومة والطفولة: يهدف المجلس إلى تقديم الدعم والمساندة للأم والطفل في جميع المجالات وخصوصا التعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية والنفسية والتربوية، واضطلع المجلس بدور بارز في إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة ٢٠١٧-٢٠٢١، ويعتبر الشريك الاستراتيجي لمنظمة اليونيسيف؛

- اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر: أنشئت وفقاً للقانون الاتحادي رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٦ وتختص بتنسيق جهود الدولة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وتحديث التشريعات المنظمة للمسائل المتعلقة بالاتجار بالبشر بما يحقق الحماية المطلوبة، وتضم ممثلين عن الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بمسائل مكافحة جرائم الاتجار بالبشر؛
- اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني: تهدف إلى نشر وترسيخ الوعي بمبادئ وأهداف وغايات القانون الدولي الإنساني على صعيد المؤسسات والأفراد وتبادل الخبرات مع الجمعيات والمنظمات والهيئات العاملة في مجال القانون الدولي الإنساني بهدف تعزيز التعاون وضمان تنفيذ وتفعيل أحكام القانون الدولي الإنساني عبر التنسيق بين الجهات المختصة ومن خلال مراجعة التشريعات ذات العلاقة بالقانون الدولي الإنساني وتقديم التوصيات اللازمة في هذا الشأن.

هاء- الجمعيات والمؤسسات ذات النفع العام

- ٧- تعد الجمعيات ومؤسسات النفع العام محورا أساسيا في تطوير العمل الأهلي ونشر ثقافة المشاركة وتفعيل مبدأ المسؤولية المجتمعية لدى الأفراد في الدولة، وقد بلغ عدد الجمعيات بنهاية عام ٢٠١٦ (١٦٦) جمعية وعدد المؤسسات الأهلية (١٤) مؤسسة وعدد صناديق التكافل الاجتماعي (١٧) صندوقا. موزعة ما بين: ٨ جمعيات نسائية و ٣٢ جمعية مهنية و ٤٨ جمعية خدمات عامة وثقافية و ٢١ جمعية خدمات انسانية و ١٥ جمعية ونادياً للجاليات.

واو- السياسات والاستراتيجيات الوطنية

- ٨- وضعت دولة الإمارات منظومة مترابطة من السياسات والاستراتيجيات الوطنية^(٢) التي تسعى إلى تعزيز وكفالة التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتي تتمثل في:
- الأجندة الوطنية: أطلقت الدولة "الأجندة الوطنية" وذلك لتنفيذها خلال الأعوام السبعة القادمة وصولاً لتحقيق رؤية الإمارات ٢٠٢١. وتم تقسيم عناصر رؤية الإمارات ٢٠٢١ إلى ستة محاور وطنية تمثل القطاعات الرئيسية التي سيتم التركيز عليها خلال السنوات المقبلة في العمل الحكومي وهي: مجتمع متلاحم محافظ على هويته مجتمع آمن وقضاء عادل واقتصاد معرفي تنافسي ونظام تعليمي رفيع المستوى وبيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة؛
 - الخطة الإستراتيجية للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر: تقوم على خمس ركائز متعارف عليها دولياً في هذا الشأن، وتتمثل في الوقاية والمنع، الملاحقة القضائية، العقاب، حماية الضحايا، وتعزيز التعاون الدولي؛

(٢) قامت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بإعداد عدة استراتيجيات وخطط، وذلك تطبيقاً لأفضل الممارسات العالمية في مجال التخطيط الاستراتيجي، وللإطلاع على مزيد من المعلومات حول هذه الاستراتيجيات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني <https://government.ae>.

- الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة ٢٠١٥-٢٠٢١: تهدف إلى تمكين وبناء قدرات المرأة الإماراتية وتذليل الصعوبات أمام مشاركتها في كافة المجالات، وتوسيع نطاق مشاركتها التنموية وتعزيز مكانة المرأة الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية؛
- الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة: اعتمد مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة والخطة الاستراتيجية لتعزيز حقوق الأطفال ذوي الإعاقة ٢٠١٧-٢٠٢١ بهدف توحيد وتنسيق مختلف الجهود في الدولة لحماية الطفولة ورعاية الأطفال من ذوي الإعاقة وتوفير كل الإمكانيات والوسائل لرعايتهم وحفظ حقوقهم إضافة إلى تمكين هذه الفئات من المشاركة الفاعلة في المجتمع أسوة بغيرهم من الفئات؛
- الاستراتيجية الوطنية لتمكين الشباب: أطلقت وزارة الثقافة وتنمية المعرفة بدولة الإمارات العربية المتحدة الاستراتيجية الوطنية لتمكين الشباب، وتهدف الاستراتيجية الوطنية لتمكين الشباب إلى تحديد السياسات والإجراءات وخطط العمل، التي تؤدي إلى تمكين الشباب وإتاحة الفرص أمامهم كي يكونوا مساهمين نشطين على المستويات كافة والاهتمام بكافة المجالات التي تُهمُّهم مثل: التعليم، والتدريب، والتوظيف، والعمل التطوعي، والتعامل مع التقنيات، والإسهام في تنمية المجتمع؛
- الاستراتيجية الوطنية للابتكار: أطلقت في عام ٢٠١٤ وتهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم خلال السنوات السبع القادمة. وتهدف الاستراتيجية إلى تحفيز الابتكار في ٧ قطاعات وطنية رئيسية هي: الطاقة المتجددة والنقل والصحة والتعليم والتكنولوجيا والمياه الفضاء، وسوف تساهم هذه الاستراتيجية في دعم سياسات الدولة في التنمية المستدامة؛
- البرنامج الوطني للتسامح: اعتمد مجلس الوزراء في ٢٠١٦ البرنامج الوطني للتسامح لترسيخ قيم التسامح والتعددية الثقافية وقبول الآخر، ونبذ التمييز والكراهية والتعصب فكرياً وتعليمياً وسلوكياً؛
- استراتيجية المساعدات الخارجية لدولة الإمارات: في إطار دور المساعدات الخارجية في تحقيق رؤية الإمارات ٢٠٢١، أطلقت وزارة الخارجية والتعاون الدولي استراتيجية المساعدات الخارجية لدولة الإمارات للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢١. ويرتكز الهدف الأساسي للمساعدات الخارجية لدولة الإمارات على الحد من الفقر وتحسين حياة المجتمعات الأقل حظاً وتخفيف حدة الفقر بها ونشر الاستقرار والسلام والازدهار في العالم؛
- الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم ٢٠١٧-٢٠٢١: وضعت وزارة التربية والتعليم خطة استراتيجية للأعوام الأربعة القادمة بهدف بناء وإدارة نظام تعليمي ابتكاري لمجتمع معرفي ذي تنافسية عالمية يشمل كافة المراحل

العمرية، ويلبي احتياجات سوق العمل المستقبلية، وذلك من خلال ضمان جودة مخرجات وزارة التربية والتعليم، وتقديم خدمات متميزة للمتعاملين الداخليين والخارجيين؛

- السياسة الوطنية لتمكين ذوي الإعاقة - أصحاب الهمم: أطلقت حكومة دولة الإمارات في ٢٠١٧ السياسة الوطنية لتمكين ذوي الإعاقة، وتحقيق المشاركة الفاعلة والفرص المتكافئة لهم في المجتمع.

رابعاً- التزامات الإمارات في مجال حقوق الإنسان اقليمياً ودولياً

ألف- تقارير الإمارات المقدمة طبقاً لاتفاقيات حقوق الإنسان

- ٩- قامت دولة الامارات وفي إطار التزامها بالاتفاقيات المعنية بحقوق الانسان التي تعد طرفاً فيها، وفي إطار سعيها الحثيث لاستيفاء التقارير الدورية المطلوبة منها من قبل الهيئات التعاهدية والجهود التي تبذلها في متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك اللجان:
- استعرضت الدولة تقريرها الثاني بشأن اتفاقية حقوق الطفل (CRC) أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل في شهر سبتمبر ٢٠١٥؛
 - استعرضت الدولة تقريرها الثاني بشأن اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) أمام اللجنة المختصة في نوفمبر ٢٠١٥؛
 - استعرضت الدولة تقريرها الدوري الثاني بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRDP) أمام اللجنة المختصة في شهر أغسطس ٢٠١٦؛
 - استعرضت الدولة تقريرها الدوري الثاني بشأن اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري (CERD) أمام اللجنة المعنية في شهر أغسطس ٢٠١٧م؛
 - ستقوم الدولة بتسليم تقريرها الاولي بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب (CAT) إلى اللجنة المعنية قبل نهاية السنة الحالية.

باء- اتفاقيات واعلانات حقوق الإنسان الإقليمية

- ١٠- أصدرت دول مجلس التعاون الخليجي في شهر ديسمبر ٢٠١٤ إعلان حقوق الانسان لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أكدت فيه على حق كل إنسان في الحياة، وأن الناس متساوون في الكرامة الإنسانية وفي الحقوق والحريات. ويأتي هذا الاعلان في إطار تأكيد والتزام دول المجلس بما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ١١- استعرضت الدولة تقريرها الأول في شهر ديسمبر ٢٠١٣ أمام لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) وذلك كون دولة الإمارات العربية والمتحدة طرفاً في الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر عن جامعة الدول العربية.

جيم - الإمارات والإجراءات الخاصة في إطار مجلس حقوق الإنسان

١٢ - في إطار سعيها إلى تعزيز التعاون مع آليات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان:

- استقبلت الدولة المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والحامين والتي زارت الدولة خلال الفترة من ٢٨ يناير إلى ٥ فبراير ٢٠١٤؛
- أنشأت الدولة لجنة الرد على بلاغات حقوق الإنسان عام ٢٠١٤، وتقوم اللجنة المشكّلة من عدد من الجهات المعنية في الدولة بالتنسيق وسرعة الاستجابة للرد على البلاغات التي تردّها من قبل الإجراءات الخاصة وغيرها من أجهزة وآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في الوقت المحدد لها.

خامساً - ما تم بشأن تنفيذ التعهدات الطوعية والتوصيات المقبولة في الدورة الثانية للمراجعة الدورية الشاملة (٢٠١٣)

ألف - التعهدات الطوعية المتعلقة بترشيح دولة الإمارات العربية المتحدة لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

اعتماد قانون بشأن حماية حقوق الطفل

١٣ - تم إصدار قانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن حماية حقوق الطفل "وديمة"، وينص القانون على الحقوق الأساسية للطفل كالحفاظ على حقه في الحياة والبقاء والنماء وتوفير كل الفرص اللازمة لتسهيل ذلك، وحمايته من كل مظاهر الإهمال والاستغلال وسوء المعاملة ومن أي عنف بدني ونفسي.

١٤ - تحسّين تشريعاتها الوطنية واتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بالتعاون مع مختلف الوزارات والمؤسسات الوطنية وبالتنسيق مع الجمعيات وممثلي المجتمع المدني.

١٥ - أطلقت الدولة في شهر ابريل ٢٠١٧ السياسة الوطنية لتمكين ذوي الإعاقة، وتضمنت هذه السياسة:

(أ) تسمية الأشخاص ذوي الإعاقة بأصحاب الهمم، وذلك نظراً لجهودهم الجبارة في تحقيق الإنجازات، والتغلب على جميع التحديات؛

(ب) تعيين مسؤول في كافة المؤسسات والجهات الخدمية بمسمى "مسؤول خدمات أصحاب الهمم" يعمل على تسهيل واعتماد خدمات مخصصة لهم؛

(ج) تأسيس المجلس الاستشاري لأصحاب الهمم، يضم مؤسسات حكومية اتحادية ومحلية وأفراداً من المجتمع. ويعمل المجلس على تقديم المشورة بهدف تطوير الخدمات، وإيجاد الحلول للتحديات التي تعوق دمج هذه الفئة في المجتمع.

١٦- اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز الحماية للعمال، بما في ذلك العمل مع الدولة المصدرة للعمالة، ومنظمة العمل الدولية، والمنتدى العالمي المعني بالهجرة لمعالجة رسوم الاستقدام، واعتماد عقد عمل موحد وتزويد العاملين بقدر أكبر من المرونة لتغيير أرباب العمل، وتعزيز تطبيق قرار منع حجز جوازات السفر.

١٧- أطلقت وزارة الموارد البشرية والتوطين في الدولة في شهر مايو ٢٠١٦ "برنامج الابتكار في حوكمة سوق العمل"، ويتضمن البرنامج ثلاثة محاور هي تطوير أنظمة معلومات وإحصائيات سوق العمل وتطوير أنظمة وسياسات تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية إلى جانب تطوير أنظمة وآليات استباق وتسوية المنازعات العمالية الفردية. وبأقي تنفيذ هذا البرنامج في إطار توثيق العلاقة بمنظمة العمل الدولية والاستفادة من خبراتها من أجل تمكين وزارة الموارد البشرية والتوطين من إحداث نقلة نوعية في حوكمتها لسوق العمل ودعم جهودها التي تصب في الارتقاء بمخرجات السوق وحماية حقوق العمال.

تعزيز جهودها في مكافحة الاتجار بالبشر على المستوى الوطني، والعمل كذلك من خلال عضويتها كمؤسس في مجموعة أصدقاء متحدون لمكافحة الاتجار بالبشر ودعمها لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

١٨- تبرعت الدولة بمبلغ وقدره 4 مليون دولار لدعم المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر وتعزيز الجهود لمنع جرائم الاتجار بالبشر ونشر الوعي لمكافحةها على المستوى الدولي.

مواصلة دعمها لمكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان، وإمكانية إبرام مذكرة تعاون مع المكتب بشأن التعاون التقني

١٩- تواصل دولة الإمارات دعمها السنوي لبعض الصناديق التابعة للمفوضية السامية لحقوق الانسان والتي تساهم في تمكين مكتب المفوضية من تطبيق برامجها، وتبحث الدولة حاليا مع مكتب المفوضية توقيع مذكرة تعاون فني في مجال التدريب وبناء القدرات في مجال حقوق الانسان ومن المزمع الانتهاء منها خلال الفترة القادمة.

دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال تمويل افتتاح مكتب اتصال للهيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة

٢٠- وقّعت دولة الإمارات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في يوليو ٢٠١٦ اتفاقية مقرر لافتتاح مكتب اتصال الهيئة المخصص لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أبوظبي، وتم افتتاح المكتب رسميا في شهر أكتوبر ٢٠١٦، وقد وفر الاتحاد النسائي العام بالدولة الإمكانات والتسهيلات والتمويل اللازم لإفتتاح المكتب. ويهدف المكتب إلى تقديم المشورة في مجال السياسات وتقديم الدعم الفني والتقني للمؤسسات الخليجية بما يدعم جهودهم في مجالات متنوعة تتصل بتمكين المرأة.

٢١- مواصلة العمل مع البلدان الشريكة والمنظمات الدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية من خلال برنامج المساعدات الخارجية، في مجالات مثل الصحة والتعليم والأمن الغذائي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢٢- بلغ حجم المساعدات الإنمائية الرسمية الإماراتية خلال عام ٢٠١٦ نحو ١٥,٢٣ مليار درهم، بنسبة ١,١٢% من الدخل القومي الإجمالي، وأكثر من ٥٤% من تلك المساعدات تم تقديمها على شكل منح. وقد حافظت دولة الامارات على مكانتها ضمن أكبر المانحين الدوليين في مجال المساعدات التنموية الرسمية قياسا لدخلها القومي لتصبح في المركز الأول في العالم للعام ٢٠١٦، وذلك وفقا لما اعلنته لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

باء- ما تم تنفيذه بشأن التوصيات المقبولة^٣

١- التوصيات المتعددة الجوانب أو الشاملة

٢٣- تشمل التوصيات المعنية بالمساواة وعدم التمييز والحق في التنمية ومسائل البيئة وحقوق الانسان ومكافحة الارهاب:

- صدور مرسوم بقانون اتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن مكافحة التمييز والكرهية والذي عالج في (٢١) مادة موضوع الكراهية والعنصرية والتطرف على أساس الدين أو الأصل أو العرق أو اللون والعقوبات المفروضة على ممارسة هذا الفعل؛
- بذلت الامارات كافة جهودها وذلك لضمان اسس الترابط الاجتماعي ومن اهمها كفالة الحرية الدينية والتي رسخها الدستور في المادة (٣٢) منه حيث عملت الحكومة على تسهيل عملية إنشاء أماكن العبادة للعديد من الأديان والمذاهب ومنحهم أراضي مجانية لبناء دور العبادة حيث يوجد في الدولة عشرات الكنائس ومعابد للهندوس. ويتمتع المسيحيون وغيرهم من أبناء الديانات الاخرى المقيمون في دولة الإمارات بحرية كاملة في ممارسة الشعائر والطقوس الدينية، وسط جو من التسامح والعيش المشترك وحرية العبادة؛
- تم انشاء محطة شمس ١ على آلية التنمية النظيفة (CDM) التابعة للأمم المتحدة في ٨ سبتمبر ٢٠٠٨ وهي أول محطة للطاقة الشمسية المركزة تصادق على اتفاقية مشروع "آلية التنمية النظيفة" (CDM) التابعة للأمم المتحدة ويتوقع أن تحول المحطة دون اطلاق ١٧٥ ألف طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنويا أي ما يعادل ١٠٥ مليون شجرة أو سحب ٢٠ الف سيارة من الطرقات؛
- قامت مدينة مصدر بإنشاء مجمع سكني مستدام باستخدام الطاقة النظيفة المتجددة وإدارة الكربون والحفاظ على المياه وإلى انتاج التكنولوجيا؛
- قامت وزارة الداخلية وعدد من الجهات المعنية بالدولة بالمشاركة في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات المتعلقة بموضوع مكافحة الإرهاب ضمن احترام حقوق الانسان، كما تم التوقيع على ١٥ اتفاقية دولية إقليمية، وأكثر من ٢٠ اتفاقية ثنائية بين الدولة والدول الأخرى في مجال مكافحة الإرهاب، وضمان حماية حقوق الانسان.

(٣) تم اعداد ملحق يتضمن تفاصيل التدابير المتخذة من أجل تنفيذ التوصيات المقبولة والوارة في وثيقة الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل رقم A/HRC/23/13/Add.1.

٢- الحقوق المدنية والسياسية

٢٤- تشمل التوصيات المعنية بعقوبة الاعدام وحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وحظر الرق والاتجار بالبشر وحرية الرأي والتعبير واقامة العدل وسيادة القانون وحرية تكوين الجمعيات والمدافعين عن حقوق الانسان:

- ينص الدستور في المادة (٢٦) على: "عدم تعريض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الخاطئة بالكرامة"، كما تضمن القانون رقم (٩) بشأن الأحداث الجانحين "بعدم جواز الحكم على الحدث بعقوبة الإعدام أو السجن أو العقوبات المالية" بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة، كما حرص المشرع على إيجاد البدائل المناسبة للعقاب بالنسبة للأحداث بمراعاة التوازن بين العقاب وإعادة التأهيل والحرص على التأهيل والتوجيه للعودة للحياة الطبيعية. كما نص نفس القانون على عدم جواز إقامة الدعوى الجزائية على الحدث (الطفل) الذي لم يبلغ سبع سنين، وقد منح هذا القانون للقاضي الحق في اتخاذ ما يراه من تدابير بدلاً من العقوبات المقررة؛
- تحترم القوانين في دولة الإمارات مبادئ حقوق الإنسان الأساسية المقررة في المواثيق الدولية وتراعيها في كافة الإجراءات القانونية المتخذة وتعمل الدولة على توفير الضمانات الكافية لحمايتها، ويحظر الدستور والقوانين الجزائية توقيع أية عقوبات خارج إطار النظام القضائي ولا يجوز توقيع العقوبات إلا بناء على محاكمة عادلة؛
- تضمن القوانين في دولة الإمارات حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام المقررة دولياً، في القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤، حيث يتحقق وجود تلك الضمانات من خلال نصوص دستور الدولة، وقانون الإجراءات الجزائية رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته، وقانون العقوبات الاتحادي رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ وقانون الأحداث الجانحين والمشردين رقم ٩ لسنة ١٩٧٦؛
- تطبق عقوبات الإعدام في أضيق الحدود، وعلى الجرائم شديدة الخطورة، أو تلك التي تتصل بإزهاق أرواح الآخرين، وبعد محاكمة عادلة أمام جهات قضائية، مع وجود محام للدفاع عن المتهم، ويكون الطعن بالاستئناف، والطعن بالنقض أمام المحاكم العليا الزامياً في حالة الحكم بالاعدام، وتم النص على أنه لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام قبل استنفاد كافة طرق الطعن، والتماس العفو أو الاسترحام؛
- تم اصدار المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٢) لسنة ٢٠١٦ بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٧٣ في شأن المحكمة الاتحادية العليا، حيث تم تعديل البند ٨ من المادة ٣٣ بشكل يجعل الاختصاص في النظر في الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد، كالجرائم المتعلقة بأمنه في الداخل أو الخارج، وجرائم تزوير المحررات أو الأختام الرسمية لإحدى السلطات الاتحادية، وجرائم تزييف العملة على درجتين بعد ان كان على درجة واحدة بحيث تنظر فيها محكمة الاستئناف ويطعن على احكامها أمام المحكمة الاتحادية العليا، مما وفر ضماناً أكبر للمتهمين لمراجعة الأحكام الصادرة بحقهم؛

- أنشأت وزارة الداخلية الوحدات التنظيمية التي تعنى برعاية وصيانة هذه الحقوق وحماية الضحايا من التجاوزات ومنع استغلال الوظيفة وإساءة استعمال السلطة، كما تم تخصيص أرقام هواتف مجانية تابعة للوزارة لتلقي الشكاوى والبلاغات، كما أصدرت الوزارة القرار الوزاري رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٩ في شأن المخالفات وقواعد السلوك وعقوباتها، كما أصدرت وثيقة قواعد السلوك والأخلاقيات الشرطية لمنتسبي وزارة الداخلية المعتمدة بموجب القرار الوزاري رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠٠٥ م، وتوجد سياسة معتمدة لاستخدام القوة بوزارة الداخلية؛
- جاري العمل على تعديل القانون الإتحادي رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠ بشأن المطبوعات والنشر ويقر هذا المشروع جملة من المبادئ المتعلقة بحرية الرأي التي تتواءم مع دستور الدولة إضافة إلى المبادئ الدولية لحقوق الإنسان؛
- نص دستور الدولة في الباب الثالث للحريات والحقوق والواجبات وفي مواد (٢٦) و(٢٧) على حق الافراد في الحماية وأن الحرية الشخصية مكفولة للجميع وفي المادة (٣٠) على أن حرية التعبير والرأي مكفولة للجميع؛
- يؤكد الدستور في المادة (٨) منه على أن " يكون لمواطني الإتحاد جنسية واحدة يحددها القانون ويتمتعون في الخارج بحماية حكومة الإتحاد وفقاً للأصول الدولية المرعية ولا يجوز إسقاط الجنسية عن المواطن، أو سحبها منه إلا في الحالات الاستثنائية التي ينص عليها القانون"، كما نصت المادة (٣٧) من الدستور على أن "لا يجوز إبعاد المواطنين أو نفيهم من الإتحاد"؛
- صدر قانون اتحادي رقم (١) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٦ في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وقد تضمن القانون أحكام رادعة لكل من ارتكب أي من جرائم الاتجار بالبشر المنصوص عليها في هذا القانون، بالإضافة إلى إجراءات لحماية الضحايا؛
- انضمت الدولة في عام ٢٠٠٩ إلى بروتوكول الأمم المتحدة لحظر وجمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو). كما تعدد دولة الامارات عضو مؤسس في مجموعة أصدقاء متحدون لمكافحة الاتجار بالبشر والتي أسست في سبتمبر ٢٠١٠ على هامش الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- وقعت اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر خمسة مذكرات تفاهم في شأن منع ومكافحة هذه الجريمة مع أرمينيا، أذربيجان، استراليا، جمهورية اندونيسيا ومؤخراً مع جمهورية الهند؛
- أطلقت الدولة العديد من المبادرات تحدد كيفية التعامل مع الضحايا من قبل المسؤولين عند تطبيق القانون، وتوسيع نطاق برامج المساعدة والرعاية المقدمة لهم وتوفير برامج الارشاد وإعادة التأهيل ومعاينة المسؤولين عن المتاجرة بالأشخاص وقامت حكومة الدولة بتوفير مراكز الايواء والدعم النفسي

كما تعمل الحكومة مع الحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية عندما يردها بلاغ عن اية قضية ويجري توفير المأوى والحماية للضحايا بينما يتم تحضير اوراقهم ومستنداتهم وتأمين اعادتهم إلى بلادهم الاصلية على نفقة الدولة بناء على موافقة الضحايا تحت برنامج مساعدة الضحايا؛

- أسست اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر عام ٢٠١٣ صندوق غير حكومي لدعم ضحايا الاتجار بالبشر وهو نموذجاً للتعاون بين القطاعين العام والخاص ومن المواطنين والمقيمين في الدولة ويهدف إلى توفير السكن والتعليم والمصاريف الطبية لضحايا الاتجار بالبشر وتأهيلهم لعودتهم إلى بلادهم الأصلية.

٣- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢٥- تشمل التوصيات المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - تدابير التنفيذ العامة والحق في ظروف عمل عادلة ومواتية والحق في الصحة والحق في التعليم وحقوق العمال.

- واصلت الدولة اتخاذ التدابير اللازمة على الصعيدين التشريعي والاجرائي لتوفير الحماية للعمال، وذلك من خلال تطبيق سياسات واستراتيجيات عززت حقوق العمالة ومنها على سبيل المثال لا الحصر تطبيق نظام حماية الأجور في عام ٢٠٠٩ للعمال الأجانب، وتطبيق سياسة شفافية التعاقد عبر استحداث عقد عمل قياسي جديد يتضمن كافة النصوص القانونية التي تنظم علاقة عمل العامل بصاحب العمل واستحداث اجراء جديد في إطار اجراءات تصاريح العمل المطبقة في الوزارة يلزم صاحب العمل بتحمل مسؤولية إرسال عرض عمل الى العامل للاطلاع والتوقيع عليه ومن ثم توثيقه لدى وزارة الموارد البشرية والتوطين قبل منح صاحب العمل الموافقة؛
- انشأت الدولة مكتبا في المحاكم لتوفير المساعدة القانونية للعمال في المنازعات، كما انشأت وحدات الرعاية العمالية في كافة مناطق الدولة لحماية العمال وتوعيتهم بحقوقهم ووجود خط هاتف مجاني على مدار الساعة للعمال للشكاوي وتوجيه الاستفسارات؛
- استضافت الدولة عام ٢٠٠٨ مؤتمر لمناقشة التعاون بين دولة الامارات والدول المرسله للعمال من أجل حماية حقوق العمال وفي ختام أعمال المؤتمر تم اطلاق آلية للتشاور سميت بحوار ابوظبي؛
- عززت الدولة من سياسات الولوج إلى التقاضي بالنسبة للعمال وذلك عبر إنشاء دوائر عمالية في العديد من المحاكم واعتبار القضايا العمالية قضايا مستعجلة وعدم أخذ رسوم على تلك القضايا؛
- اطلق الاتحاد النسائي العام مبادرة العمالة المنزلية المساندة ٢٠١٤ والتي تضمنت الحوار القانونية والاجتماعية والاعلامية وتم تفعيلها من خلال المجالس النسائية وعقد لقاءات حوارية مع المؤسسات المعنية ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي؛

- أصدرت الدولة القانون الاتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن عمال الخدمة المساعدة، ويتضمن القانون 41 مادة تتناول نصوصاً حول التعريفات ونطاق سريان القانون ومكاتب استقدام وتشغيل العمال إضافة إلى عقد العمل وتنظيم العمل والاجازات والتزامات صاحب العمل والعمال والتفتيش والعقوبات ومكافأة نهاية الخدمة وانتهاء العقد وتسوية المنازعات.

٤ - حقوق أشخاص أو فئات محددة

- ٢٦- تشمل التوصيات المعنية بالnehوض في المرأة وحقوق الطفل والاشخاص ذوي الاعاقة.
- واصلت الدولة تعزيز جهودها نحو تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد المرأة كما واصلت جهودها في اطار حماية حقوق الطفل، وبرزت هذه الجهود؛
- تم اطلاق الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٥-٢٠٢١، وتعد الاستراتيجية إطاراً عاماً ومرجعياً وإرشادياً للمؤسسات الحكومية كافة (الاتحادية والمحلية)، والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، في وضع خطط وبرامج عملها من أجل توفير حياة كريمة للمرأة لجعلها متمكنة، ريادية، مبادرة، تشارك في مجالات العملية التنموية المستدامة؛
- اصدر مجلس الوزراء قراراً في التاسع من شهر ديسمبر عام ٢٠١٤ يقضي بالزامية تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارات جميع الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية؛
- بلغ عدد عضوات المجلس الوطني الاتحادي في الفصل التشريعي ال ١٦ تسع عضوات، يشكلن ما نسبته ٢٢,٥% من إجمالي الأعضاء البالغ عددهم ٤٠ عضواً؛
- تمثل المرأة الإماراتية ٤٣% من القوى العاملة و٦٦% من وظائف القطاع الحكومي، بينها ٣٠% من الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار، وفي الوظائف الفنية ١٥%؛
- في اطار تعزيز الدولة لجهود المجلس الاعلى للامومة والطفولة وتوفير الموارد الكافية لتنسيق سياسة الدولة في مجال تعزيز حقوق الطفل اعتمد مجلس الوزراء في شهر مارس ٢٠١٧ الاستراتيجية الوطنية للامومة والطفولة والخطوة الاستراتيجية لتعزيز حقوق الأطفال ذوي الإعاقة ٢٠١٧-٢٠٢١ بهدف توحيد وتنسيق مختلف الجهود في الدولة لحماية الطفولة ورعاية الأطفال من ذوي الإعاقة وتوفير كل الإمكانيات والوسائل لرعايتهم وحفظ حقوقهم إضافة إلى تمكين هذه الفئات في المجتمع ليكونوا في المستقبل عنصراً فعالاً أسوة بغيرهم من الفئات. وسيشرف على تنفيذ الاستراتيجيتين ومتابعة تطبيقهما عدد من الجهات المعنية بالتنسيق مع المجلس الأعلى للامومة والطفولة. كما سيتم إنشاء فريق عمل وطني يضم كل الجهات ذات العلاقة حيث سيضع الفريق خطط العمل والتنسيق لتنفيذ الاستراتيجية وتطبيق مبادراتها.

- ٥- مجال تعزيز تعاون الإمارات مع أجهزة وآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان
- ٢٧- استعرضت الدولة عدداً من التقارير الدورية المستحقة عليها في إطار الهيئات التعاقدية خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٧ كتقارير حقوق الطفل والسيداو وحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والقضاء على التمييز العنصري، وفي إطار التعاون مع نظام الاجراءات الخاصة استقبلت الدولة المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين في عام ٢٠١٤ م.
- ٢٨- في عام ٢٠١٦ قدمت الدولة ١٠٠ ألف دولار لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" و ٥٠ ألف دولار لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان و ٤٠ ألف دولار لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة و ٤٠ ألف دولار لصندوق الأمم المتحدة للتعاون ما بين بلدان الجنوب. و ٣٠ ألف دولار لصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية و ١٠ آلاف دولار لصندوق الأمم المتحدة لبرامج مراقبة المخدرات و ٣٠ ألف دولار لصندوق الأمم المتحدة للاستئماني من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصر و ١٠ آلاف دولار لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الإعاقة و ١٠ آلاف دولار لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب، و ٤ مليون دولار لدعم المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

- ٦- مجال الانضمام للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لحقوق الإنسان
- ٢٩- صادقت الدولة في عام ٢٠١٥ على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الاطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الاباحية.

- ٧- إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بناء على مبادئ باريس
- ٣٠- قامت لجنة الاستعراض الدوري الشامل في الدولة بإجراء زيارات ميدانية وذلك للاطلاع على تجارب بعض الدول التي انشأت مؤسسات وطنية لحقوق الانسان بناء على مبادئ باريس للمؤسسات الوطنية. وقطعت الدولة شوطاً كبيراً نحو إنشاء الهيئة وتجري الآن المراجعة الثالثة لمشروع قانون إنشاء الهيئة الذي تعمل الدولة على إصداره قريباً.

سادساً- جهود الإمارات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف- تعزيز المشاركة السياسية

- ٣١- أطلقت الدولة في عام ٢٠٠٥ برنامج التمكين السياسي والذي يهدف إلى تمكين أبناء الإمارات في شتى مواقع العمل للمساهمة في مسيرة التنمية، ويأتي تطور المشاركة السياسية من خلال انتخابات المجلس الوطني الاتحادي والتعريف بدوره، أحد أهم هذه المجالات التي نتج عنها برنامج التمكين السياسي. وقد شكلت التجربة الثالثة لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي^(٤) والتي أجريت في عام ٢٠١٥ م إحدى أهم مراحل برنامج التمكين السياسي، واكتسبت الانتخابات أهمية خاصة تفوق سابقتها في عام ٢٠١١

(٤) أصدرت اللجنة الوطنية للانتخابات تقريراً مفصلاً حول انتخابات المجلس الوطني الاتحادي ٢٠١٥ يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني لوزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي www.mfnca.gov.ae.

من ناحية توسيع نطاق المشاركة السياسية للمواطنين بزيادة عدد أعضاء الهيئات الانتخابية لتصبح (٢٢٤,٢٨١) وذلك بنسبة زيادة تصل إلى ٦٦% مقارنة مع قوائم الهيئات الانتخابية للعام (٢٠١١) ودون ما تميز بين المرأة والرجل مما يجعل الدولة تواكب التزاماتها في الإعلانات الدولية لحقوق المرأة. كما امتازت انتخابات ٢٠١٥ بمشاركة كبيرة من المرأة حيث شملت ما نسبته ٥٢% من الذكور و٤٨% من الإناث على مستوى الدولة، وقد ترشح لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي عدد (٣٣٠) مرشحاً، حيث بلغ عدد الرجال (٢٦٥) وعدد النساء (٧٤). وهذا دليل على الحضور القوي للمرأة في الانتخابات. كما حظيت الانتخابات بإجراء جديد تمثل بالتصويت خارج الدولة من خلال التصويت في مقر البعثات الدبلوماسية للدولة، كما اسفرت انتخابات ٢٠١٥ عن انتخاب أول امرأة لرئاسة المجلس الوطني الاتحادي في تاريخ الدولة، وهي بذلك تكون أول امرأة تتراأس مؤسسة برلمانية على المستوى العربي.

باء- تمكين المرأة

٣٢- نص دستور دولة الإمارات على أن المرأة تتمتع بكامل الحقوق التي يتمتع بها الرجل واشتمل الدستور على بنود تؤكد مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق المرأة الكامل في التعليم والعمل والوظائف مثلها مثل الرجل. وحملت الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٧ تغييرات إيجابية كبيرة لصالح المرأة وهي كالتالي:

- اصدر مجلس الوزراء في التاسع من شهر ديسمبر عام ٢٠١٤ قراراً بالزامية تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارات جميع الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية؛
- ضمت التشكيلة الوزارية لعام ٢٠١٦ (٨) وزيرات من إجمالي ٢٩ وزيراً وهي من أعلى النسب في المنطقة والعالم بما يعكس المكانة التي وصلت إليها المرأة الإماراتية. ولعل أهم ما ميز الحكومة الجديدة هو هيكلها حيث تم استحداث وزارات جديدة وبعضها غير مسبوقة في العالم وأهمها وزارات التسامح والسعادة وهما وزارتان ترأسهما إمراتان وتأتيان مواكبتين للتطور الكبير والمشهود الذي حققته الدولة في مجالي السعادة والتسامح حتى أصبح الشعب الإماراتي من أسعد الشعوب بفضل جهد القيادة الرشيدة؛
- بلغ عدد عضوات المجلس الوطني الاتحادي في الفصل التشريعي الـ ١٦ تسع عضوات، يشكلن ما نسبته ٢٢,٥% من إجمالي الأعضاء البالغ عددهم ٤٠ عضواً؛
- تمثل المرأة الإماراتية ٤٣% من القوى العاملة و٦٦% من وظائف القطاع الحكومي، بينها ٣٠% من الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار، وفي الوظائف الفنية ١٥%؛
- دخول المرأة سلك القضاء والنيابة العامة كقضاة ووكلاء نيابة عامة، وكذلك تعزيز وجودها في الشرطة والسلك العسكري؛

- تشغل المرأة حالياً نسبة ٣٠٪ من العاملين في السلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية والتعاون الدولي، حيث بلغ عددعاملات في السلك الدبلوماسي والقنصلي لعام ٢٠١٧ (٢٣٤) موظفة. بينهن عدد من السفيرات اللاتي يمثلن الدولة في الخارج؛
- بلغت نسبة الإناث في برامج التعليم العالي ٧١,٦ في المئة من إجمالي الدارسين في الجامعات الحكومية، و٥٠,١ في المئة من الدارسين في الجامعات والمعاهد الخاصة، ويعتبر ذلك من أعلى النسب عالمياً؛
- ارتفعت بصورة مطردة نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وسوق العمل منذ تأسيس مجلس سيدات الأعمال في الدولة؛ ليصل عدد المسجلات في غرف التجارة والصناعة إلى نحو ٢٢ ألف سيدة أعمال يعملن في السوق المحلية والعالمية، ويدرن استثمارات يتجاوز حجمها ٤٢ مليار درهم.

جيم- مكافحة جرائم الاتجار بالبشر

٣٣- تؤكد دولة الإمارات التزامها بالتصدي لجميع أنشطة جرائم الاتجار بالبشر بالتعاون مع المجتمع الدولي باعتبارها جريمة ضد الإنسانية، وقد قامت الدولة في هذا السياق بإصدار القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠١٥ والقاضي بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٦ في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر. ويتضمن التعديل في القانون حماية أكبر للضحايا وعقوبات إضافية رادعة لمرتكبي جرائم الاتجار بالبشر بما يتماشى مع بروتوكول باليرمو، وقد لعبت اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، منذ انشائها في عام ٢٠٠٨، دوراً بارزاً وفعالاً في مواجهة هذه الجريمة الحاطة بالكرامة الإنسانية من خلال عقد اجتماعات دورية لأعضاء اللجنة الذين يمثلون مختلف الجهات الحكومية، ومؤسسات انفاذ القانون، ومؤسسات المجتمع المدني في الدولة بهدف تفعيل وتعزيز التعاون بينهم.

٣٤- اعتمدت اللجنة الوطنية عام ٢٠١٢م استراتيجية وطنية مبنية على الركائز الخمسة المتسقة مع التوجه الدولي في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر والمتمثلة في الوقاية والمنع؛ الملاحقة القضائية؛ العقاب، حماية الضحايا، واخيراً تعزيز التعاون الدولي، ومن خلال هذه الاستراتيجية، اتخذت دولة الإمارات عدة خطوات هامة خلال السنوات الماضية تتمثل في:

- توقيع مذكرات تفاهم مع مجال مكافحة هذه الجريمة وتعزيز حماية الضحايا مع أرمينيا، أذربيجان، أستراليا، جمهورية اندونيسيا، ومؤخراً مع جمهورية الهند، وجاري العمل على ابرام مذكرات مماثلة مع عدد من الدول الأخرى؛
- اطلاق العديد من حملات التوعية، وكان آخرها في ٢٠١٥-٢٠١٦ من خلال وضع اللوحات الاعلانية في مطارات الدولة، ونشر التوعية عن طريق وسائل الاعلام المرئية والمسموعة واصدار المنشورات بثمانية لغات مختلفة، اضافة الى عقد دورات ومحاضرات للفئات الأكثر تعرضاً لهذه الجريمة؛

- تأهيل العاملين في مجال مكافحة جريمة الاتجار بالبشر من خلال إشراكهم في دورات وورش عمل على المستوى الوطني والدولي، وإهمها طرح دبلوم متخصص الأول من نوعه على المستوى الإقليمي بالتعاون مع شرطة دبي ومعهد دبي القضائي، إضافة إلى عدد من المختصين المحليين والدوليين من ضمنهم ممثلي مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، حيث شارك في الدبلوم، ومدته خمسة أشهر، عدد من موظفي جهات انفاذ القانون، الجهات الحكومية المعنية، ومؤسسات المجتمع المدني؛

٣٥- تصدر اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر تقرير سنوي يتضمن كافة الإجراءات التي اتخذت خلال العام، والاحصائيات المتعلقة بالقضايا، وذلك تعزيزاً لمبدأ الشفافية^(٥).

دال - العمالة المتعاقدة

٣٦- قامت دولة الامارات وفي اطار حرصها على حماية حقوق العمالة المتعاقدة، بوضع استراتيجية و خطة عمل تهدف إلى توفير وكفالة حقوق العمالة الوافدة بالدولة وتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم، حيث تركز تلك الاستراتيجية على ما يلي.

- توفير الحماية التشريعية من خلال النصوص القانونية واللوائح والقرارات الوزارية والتي تتضمن التزام صاحب العمل بتوفير شروط وظروف عمل ملائمة وآمنة لكافة العمال الأجانب ولاسيما فيما يتعلق بعدالة الاجر والالتزام بسداده في الاوقات المحددة وبالكيفية المناسبة للعامل، كفالة الحق في الحصول على فترات الراحة والاجازات مدفوعة الاجر، إضافة إلى إلزام صاحب العمل بتوفير السكن الملائم، وبيئة العمل الآمنة؛
- قرار وتطبيق عدد من السياسات التي استهدفت ترسيخ تلك الحماية وذلك على النحو التالي.

١ - سياسة شفافية التعاقد

٣٧- أقرت وزارة الموارد البشرية والتوطين سياسة جديدة لاستقطاب العمالة الأجنبية تستهدف تحقيق شفافية التعاقد وضمان أن تكون موافقة العامل الأجنبي على شروط وظروف العمل الذي تم استقدامه لأدائه قبل مغادرته موطنه، ولتنفيذ تلك السياسة تم تطوير واعتماد الأدوات التالية:

- استحداث عقد عمل قياسي جديد يتضمن كافة النصوص القانونية التي تنظم علاقة عمل العامل بصاحب العمل والواردة في القانون الاتحادي رقم (٨) لعام ١٩٨٠ في شأن تنظيم العمل، ويتم إصدار العقد بلغة العامل، إضافة إلى اللغتين العربية والإنجليزية وذلك لضمان فهم جميع

(٥) للاطلاع على التقرير الذي اصدرته اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٦ والذي يتضمن جهود وانجازات الدولة في هذا الاطار يرجى زيارة الموقع الالكتروني <http://www.nccht.gov.ae>.

أطراف علاقة العمل خاصة العامل لبنود العقد والاحكام القانونية التي تنظم علاقة العمل، كما يسلم للعامل نسخه من العقد بلغته الاصلية لضمان حمايته من التعرض لأي نوع من أنواع الخداع؛

- استحداث اجراء جديد في إطار اجراءات تصاريح العمل المطبقة في الوزارة يلزم صاحب العمل بتحمل مسؤولية إرسال عرض عمل الى العامل للاطلاع والتوقيع عليه ومن ثم توثيقه لدى وزارة الموارد البشرية والتوطين قبل منح صاحب العمل الموافقة، يتضمن عرض العمل كافة شروط وظروف العمل الواردة في العقد الموحد والمنصوص عليها في القانون، كما يتم استرجاعه لاحقا من نظام الوزارة ليوقع عليه العامل مرة أخرى داخل الدولة ويصبح عقد العمل الرسمي؛
- استحداث آلية الكترونية في إطار أنظمة الوزارة لمطابقة عرض العمل الذي تم توثيقه مع عقد العمل النهائي الذي قام العامل بتوقيعه بعد الوصول الى الدولة بهدف التأكد من عدم وجود اختلاف بين عرض وعقد العمل قبل اصدار الوزارة لتصريح العمل وفي حالة الاختلاف لا يتم إصدار تصريح العمل إلا إذا كانت الاختلافات في صالح العامل.

٢- ترسيخ مبدأ طوعية العمل حماية حق العامل في العمل بإرادة حرة

٣٨- طورت الدولة أدوات قانونية تحدد عدد من الضوابط القانونية التي ترسخ لهذا المبدأ، من أبرزها القرارين الوزاريين رقم (٧٦٥) لعام ٢٠١٥ في شأن شروط وضوابط انتهاء علاقة العمل والقرار الوزاري رقم (٧٦٦) لعام ٢٠١٥ في شأن منح العامل تصريح عمل جديد للانتقال من منشأة الى أخرى.

٣- مكافحة الممارسات غير القانونية المتعلقة بحجز جوازات السفر

٣٩- أكد عقد العمل النموذجي الموحد لعام ٢٠١٥ على الحظر الذي تفرضه الدولة على ممارسة حجز بعض أصحاب الاعمال لجوازات سفر العمال حيث نص العقد على ان من حقوق العامل الاحتفاظ بالوثائق الثبوتية الخاصة به.

٤- تطوير سياسات وممارسات الاستقدام لتكون عادلة وشفافة، وفي هذا الإطار قامت الدولة بتنفيذ المبادرات التالية

٤٠- تم تحديث القرارات الوزارية المعنية بتحديد شروط ومتطلبات الترخيص لوكالات التوظيف الخاصة وتنظيم عملها، بإصدار القرار الوزاري رقم ١٢٠٥ لعام ٢٠١٣ والذي يمكن الوزارة المعنية من إحكام الرقابة على ممارسات الوكالات ذات العلاقة باستقطاب واستقدام العمالة خاصة فيما يتعلق برسوم وتكاليف الاستقدام وشفافية التعاقد. كما يلزم القرار وكالات التوظيف الخاصة بإبرام عقود مكتوبة مع العامل وصاحب العمل تحدد فيها التزامات كل طرف بدقة ومنها الالتزام بتغطية رسوم الاستقدام، كما يلزمها بتقديم ما يفيد إطلاع العامل وتوقيعه على مشروع عقد العمل قبل مغادرة موطنه.

٥- تطبيق سياسة لمنح حوافز إيجابية للمنشآت الملتزمة بحماية حقوق العمال بموجب قانون تنظيم علاقات العمل والقرارات المنفذة له ورفع تكلفة الخدمات للمنشآت المخالفة

٤١- أصدر مجلس الوزراء في عام ٢٠١٤ قراره رقم ٤٠ والذي يؤكد على التمييز الإيجابي، من خلال فرض رسوم محدودة على الخدمات التي تقدمها الوزارة للمنشآت الملتزمة والمصنفة في الفئة الأولى، مقابل فرض رسوم باهظة على الخدمات التي يتم تقديمها للمنشآت غير الملتزمة بضمان الحقوق الأساسية والانسانية للعمال كما هي واردة في أحكام التشريعات الوطنية للعمل الجبري.

٦- الاستمرار في خطة توعية العمال بحقوقهم وفتح قنوات التواصل المباشر مع وزارة الموارد البشرية والتوطين

٤٢- عقدت إدارة التوجيه العمالي خلال الأعوام الثلاثة من ٢٠١٣-٢٠١٥ (١٠٢٧) دورة وورشة عمل توعية للعمال، بشأن الحقوق المقررة لهم بموجب القوانين النافذة والقرارات الوزارية المتعلقة بتنظيم عملهم والاتفاقيات التي وقعت عليها الدولة والآليات المناسبة للمطالبة بها أو الشكوى من عدم كفالتها والاجراءات الواجب اتباعها حين التعرض لممارسة سلبية، إضافة إلى واجباتهم تجاه صاحب العمل، حيث بلغ عدد العمال الذين استفادوا من هذه الدورات التوعوية ٨٩٢,٨٩٢ ألف عامل. في ذات السياق قامت الإدارة بتنظيم زيارات ميدانية للعمال في مواقع العمل لتوزيع بعض الكتيبات والأدلة التوعوية، ومقابلة العمال بصورة شخصية والرد على استفساراتهم، حيث تم خلال الأعوام الأربعة الماضية من ٢٠١٣-٢٠١٦ زيارة ما مجموعه ٥٠,٦٩٨ عامل لغرض التوعية الميدانية في مكان العمل.

٤٣- اطلاق حملة إعرف حقوقك: تم إطلاقها لتوعية العمال القادمين إلى الدولة عبر مطارات دبي، انطلقت المرحلة الأولى في فبراير ٢٠١٦ حيث تضمنت:

- توزيع كتيبات إرشادية بإحدى عشر لغة تشمل العربية والانجليزية والهندية والأوردو ولغة المالايالام، وشملت الكتيبات إرشادات قانونية لتوعية العمال خلال فترة ما قبل وبعد الوصول الى الدولة وكذلك توعيتهم بحقوقهم وواجباتهم عند مزاوله؛

- تم خلال اجتماعات كبار المسؤولين للدول الاعضاء في حوار ابوظبي في مايو ٢٠١٧ تزويد مسؤولي الوزارات المعنية برعاية وصيانة حقوق العمال المغتربين في الدول المرسله، بعدد (١٧,٠٠٠) ألف نسخة من الدليل الارشادي.

التعاون الاقليمي والدولي في مجال حقوق العمالة

٤٤- تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة جهودها في دعم مسار حوار أبوظبي الذي استضافته الدولة ودعت لتنظيم أولى لقاءاته في يناير ٢٠٠٨، وتعاونت بشكل مستمر في صياغة جدول العمالة على النحو الذي يساهم ايجابيا في تعزيز التعاون مع الدول الاسيوية المرسله للعمالة، وقد عقد مؤخرا في مطلع عام ٢٠١٧ اللقاء الوزاري التشاوري للدول الأعضاء في مسار حوار أبوظبي والذي خلص الى إقرار أربعة موجهات للتعاون الثنائي

ومتعدد الأطراف بين الدول الأعضاء خلال العامين ٢٠١٧-٢٠١٨ في مجال المشاريع والمبادرات ذات العلاقة بالعمل التعاقدى المؤقت بين الدول المرسله والمستقبلة للعمالة في إقليم آسيا. وهي إعطاء أولوية للتعاون الإقليمي الهادف إلى تشجيع ومراقبة تنفيذ ممارسات قانونية وشفافة وتمكين الحكومات من حصر الممارسات السلبية وردعها ومحاسبة كافة الأطراف التي لا تلتزم بالتشريعات والنصوص الرقابية الوطنية. والسعي نحو تطوير المهارات وتوثيقها والاعتراف المتبادل بها، لإنجاح سياسات التوظيف الوطنية في دول الإرسال وتلبية احتياجات دول الإرسال فضلاً عن التأكيد على أهمية استثمار تقنية المعلومات في إدارة وتحسين مخرجات تنقل العمالة في إقليم آسيا.

سابعاً- الإنجازات وأفضل الممارسات

ألف- الإنجازات

٤٥- حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في مراتب متقدمة في إطار المؤشرات الدولية ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- مؤشر تقرير التنمية البشرية: حلت الدولة في المركز الثالث عربياً والـ ٤٢ عالمياً في مؤشر التنمية البشرية للعام ٢٠١٥ الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث جاءت في خانة الدول ذات «التنمية البشرية المرتفعة جداً»؛
- مؤشر السعادة العالمي: احتلت الدولة المركز الأول عربياً والـ ٢١ عالمياً في مؤشر السعادة، وفقاً لتقرير السعادة العالمي لعام ٢٠١٧؛
- مؤشر سيادة القانون: حلت الدولة في المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط والمرتبة الـ ٣٣ عالمياً في مؤشر سيادة القانون العالمي للعام ٢٠١٦، كما حصلت على المركز الـ ١٢ عالمياً في عنصر الأمن والانضباط بالقوانين؛
- مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد: تصدرت دولة الإمارات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها الأكثر شفافية والأفضل على مستوى مكافحة ممارسات الفساد ضمن مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٦، وحلت الدولة في المرتبة الـ ٢٤ عالمياً بتقويم قدره ٦٦ درجة؛
- مؤشر التنافسية: احتلت الدولة المرتبة الخامسة عالمياً في مجال الكفاءة الحكومية، والمركز الثاني عالمياً في مؤشر "ثقة الشعب في القيادة" والمرتبة الـ (٢١) في الابتكار والتطور، والتي تعد من المعايير الفرعية لتقرير التنافسية العالمي ٢٠١٦ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي؛
- مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠١٧: حافظت الدولة على صدارتها في المركز الأول عربياً، وحلت في المركز ٣٥ عالمياً في "مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠١٧".

التعليم

التعليم العام

٤٦- حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على توفير كافة الإمكانيات للنهوض بمسيرة التعليم في الدولة، وشهدت مسيرة التعليم تحولات مهمة نحو التطوير والتحديث من خلال ربط التعليم باقتصاد المعرفة التنافسية ومخرجاته باحتياجات سوق العمل. ومن هذا المنطلق استحوذت وزارتي التعليم العام والعالي على ١٠,٢ مليار درهم ويشكل هذا المبلغ ٢٠,٥% من إجمالي مخصصات الميزانية العامة للعام ٢٠١٧م؛ وذلك من أجل تطبيق خطط التطوير المستمر كماً ونوعاً في جميع مجالات التعليم الحكومي ورياض الأطفال والتعليم المستمر المتكامل والتعليم الخاص.

٤٧- تم اعتماد إستراتيجية وزارة التربية والتعليم (٢٠٢٠/٢٠١٧) لتطوير التعليم، والتي تشتمل على منظومة تعليمية متكاملة تتواءم مع أفضل المعايير التربوية العالمية وعملت على وضع مناهج عالمية مطورة تركز على اكساب الطلبة مهارات القرن ٢١ بهدف الوصول بالمدرسة الإماراتية المثلى التي تتلاقى في اهدافها مع اجندة الدولة ورؤيتها المستقبلية ٢٠٢١م وقد وصل عدد المدارس الحكومية والخاصة في العام الدراسي (٢٠١٧/٢٠١٦) إلى ١٣٥٠ مدرسة تضم نحو ١,٠٩٦,١٨٠ طالباً وطالبة في جميع المراحل الدراسية، مقارنة مع ٧٤ مدرسة فقط كانت تستوعب ١٢ ألفاً و ٨٠٠ طالب وطالبة عند قيام الاتحاد في العام الدراسي (١٩٧٢/٧١).

٤٨- وعملا بالقانون الاتحادي ٢٩ لسنة ٢٠٠٦ حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمعدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٩، وتنفيذا لمصادقة الدولة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٨)، فقد قامت وزارة التربية والتعليم بتدريب أكثر من ٧٠% من أعضاء الهيئات الإدارية والتعليمية على موضوعات التعليم الدمج، وتم توفير احتياجات الطلبة أصحاب الهمم من الأجهزة والتقنيات والأدوات المساعدة بالإضافة إلى عقد اتفاقيات مع عدة جهات اتحادية وهيئات محلية لتقديم خدمات متخصصة للطلبة أصحاب الهمم، ويعمل مع هذه الفئة العديد من المختصين (٢٩٠) معلم ومعلمة للتربية الخاصة وأكثر من (٧٠) من المختصين في مجالات دقيقة في التربية الخاصة، حيث يعملون مع أكثر من ٦٠٠٠ طالب وطالبة من أصحاب الهمم.

التعليم العالي

٤٩- أصبحت الدولة مركزاً عالمياً في التعليم العالي يستقطب مختلف الجامعات العالمية، مما حوّلها إلى مركز جذب أكاديمي لآلاف الطلبة من الدول المجاورة، وتمكنت الدولة من ضم عدد كبير من أهم الجامعات الوطنية والعالمية مثل جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة زايد، وكليات التقنية العليا، وجامعة أبوظبي، وجامعة السوربون، وجامعة الشارقة، والجامعة الأمريكية بالشارقة، والجامعة الأمريكية بدبي، وجامعة سانت جوزيف بدبي، وجامعة جورج ميسون الأمريكية برأس الخيمة، وجامعة رأس الخيمة للطب والعلوم الصحية، وجامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، ومعاهد التكنولوجيا التطبيقية بأبوظبي وغيرها من الجامعات والكليات التي اكتسبت سمعة أكاديمية عالمية. وقد أسهمت هذه الجامعات والكليات في تخريج أكثر من ٩٥ ألف خريج وخريجة حتى نهاية العام ٢٠١٦.

الرعاية الصحية

٥٠- أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً خاصاً بقطاع الصحة وحققت تقدماً ملحوظاً في جميع المؤشرات الصحية، كما اعتمدت استراتيجية صحية وطنية وفقاً للمعايير والبروتوكولات العالمية من حيث تقديم الخدمات الصحية وجودة وكفاءة نوعيتها، وشملت الخدمات العلاجية والوقائية والتعزيرية، بالإضافة إلى تنفيذ برامج استراتيجية لمكافحة الأمراض غير السارية والسارية ورعاية الطفولة والأمومة وغيرها وخطط استراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لتحقيق أعلى مستوى لصحة الفرد والمجتمع. ففي عام ٢٠١٥م بلغ عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية ما يفوق ١٢٠ مركزاً أصحياً، والتي تقوم بتقديم الخدمات العلاجية والوقائية والتعزيرية بالإضافة إلى خدمات الصحة المدرسية ورعاية الأمومة والطفولة.

٥١- بلغت الإعتمادات المخصصة للخدمات الصحية الخاصة بوزارة الصحة ووقاية المجتمع لعام ٢٠١٥ مبلغ (٣,٩١٥,٢٥٧,٠٠٠) مليار درهم إماراتي، وذلك بخلاف الميزانيات التي تنفقها الحكومات المحلية لهيئاتها الصحية والاستثمارات الكبيرة للقطاع الخاص. كما يبلغ عدد المستشفيات في الدولة ١٢٦ مستشفى من بينها ١٦ مستشفى تابع للحكومة الاتحادية.

٥٢- حلت دولة الإمارات في المرتبة ٢٨ في عام ٢٠١٦ في مؤشر جودة الرعاية الصحية، ويصدر المؤشر بشكل سنوي عن معهد ليجاتوم ضمن «تقرير مؤشر ليجاتوم للازدهار» ويشمل ١٤٩ دولة، ويقاس مرتبة الدولة في مستوى جودة الرعاية الصحية من (٣) محاور وهي نتائج الرعاية الصحية الأساسية، والبنية التحتية والرعاية الصحية الوقائية، والرضا عن الرعاية الصحية البدنية والذهنية. وحققت الدولة المرتبة ٩ عالمياً في المؤشر الفرعي «مستوى الرضا عن الرعاية الصحية»، الأمر الذي يضعها في مصاف أفضل ١٠ دول عالمياً في تقييم الشعب لجودة الخدمات الصحية، وتأتي أهمية هذا المؤشر في كونه يعكس وجود مجتمع يتمتع بصحة بدنية ونفسية سليمة تساهم في تطور وازدهار الدولة ككل.

٥٣- على صعيد نسبة المنشآت الصحية المستوفية معايير الاعتماد وهو مؤشر خاص بدولة الإمارات يقاس نسبة المستشفيات الحكومية والخاصة التي تلبي معايير الاعتماد الوطنية والعالمية، فأشار إلى ارتفاع نسبة المنشآت الصحية المعتمدة في الدولة من ٤٦,٨% في عام ٢٠١٤ إلى ٥٥% في عام ٢٠١٥. وتبرز أهمية المؤشر في كونه الركيزة الأساسية لتوفير بنية تحتية صحية بمعايير عالمية تمتاز بمرافق ومعدات صحية متطورة، وكادر طبي مؤهل.

الرعاية الاجتماعية

الضمان الاجتماعي

٥٤- تمنح دولة الإمارات العربية المتحدة مساعدات مالية شهرية إلى (٢١) فئة تتصدرها فئات كبار السن والمعوقين واليتام والارامل والمطلقات، وقد بلغ إجمالي عدد الاسر المستفيدة من البرنامج (٤٢٥٢٨ أسرة) وعدد الأطفال من ذوي الإعاقة المستفيدين من المساعدة المالية (٢٩٩٧ طفل) وعدد الأطفال اليتام المستفيدين من المساعدة المالية (٦٧٣) وعدد الأطفال مجهولي الوالدين المستفيدين من المساعدة المالية (٢٠٥) طفل.

رعاية المعاقين

٥٥- تعمل الدولة على دعم الاشخاص ذوي الاعاقة وتوفير جميع الاحتياجات التعليمية والتدريبية والتأهيلية لهم لدمجهم في المجتمع، وقد بلغ عدد المراكز المتخصصة (٨٧) مركزاً منها ٣٠ مركزاً حكومياً و٥٧ مركزاً أهلياً. وتقدم تلك المراكز الخدمات التعليمية والصحية والرياضية والتأهيل المهني والحرفي للمعاقين، وقد بلغ عدد الطلبة من ذوي الإعاقة الملحقين بالمراكز المتخصصة لرعاية وتأهيل المعاقين للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ (٤٠٦٨) طالب وطالبة) وأعدت وزارة تنمية المجتمع مجموعة من التطبيقات التفاعلية التعليمية للأشخاص من ذوي الإعاقة بلغ عددها ٥ تطبيقات وبلغ عدد مستخدميها ١٥٨٢٧ معاق أهمها تطبيقي نمو وتواصل.

رعاية كبار السن

٥٦- يحظى كبار السن في الإمارات بمكانة اجتماعية رفيعة، باعتبارهم جزءاً مهماً من البيئة الاجتماعية والثقافية والدينية الأصيلة، وتحرص مؤسسات المجتمع كافة على أن تنعم هذه الشريحة المجتمعية المهمة بالحقوق في العيش وسط بيئتهم الأسرية الطبيعية، وقد بذلت الحكومة الإماراتية جهوداً لتوفير الدعم اللازم لهم من خلال إنشاء عدد من الدور والمراكز المتخصصة التي تقدم الرعاية الكاملة لهم فضلاً عن الضمان الاجتماعي والكثير من الخدمات الأخرى ويبلغ عدد المسنين الذين يحصلون على مساعدة اجتماعية (١٥٠٩٧) مسن، كما وفرت الدولة دور رعاية ومراكز ونوادٍ ووحدات الرعاية المنزلية المتنقلة وأقسام خاصة تابعة لرعاية المسنين. ومن أهم البرامج التي وفرتها الدولة مبادرة (مساندة) والتي يمكن من خلالها تلقي التبرعات من الأسر والمؤسسات والجمعيات الخيرية وأفراد المجتمع لتوفير الأجهزة والأدوات الصحية للمسنين.

رعاية الطفل

٥٧- أولت الدولة اهتماماً كبيراً بالطفولة فعملت على وضع التشريعات المنظمة لحقوق الطفل في الرعاية والتنشئة، كما اهتمت بتطبيق عدد من الخطط في جميع المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية للارتقاء بالطفولة. وقد بلغ عدد دور الحضانه (٦٣٩) منها ٣٩ حضانه حكومية للأطفال، كما بلغ عدد الاطفال الملحقين بالحضانه ممن هم دون ٤ سنوات من العمر (٤٠٧٢٣) طفلاً وطفلة) وتقدم تلك الدورات الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية بالإضافة إلى إكسابهم بعض المهارات والأنشطة والبرامج الترويجية.

٥٨- ترأست دولة الإمارات اجتماعات القوة العالمية الافتراضية المعنية بحماية الطفل من مخاطر الاستغلال عبر الإنترنت (VGT) وحصولها على مقعدين دائمين للمجلس الاستشاري لمبادرة (نحن نحمي).

رعاية الأحداث

٥٩- اهتمت دولة الإمارات برعاية الأحداث الجانحين من الجنسين فأنشأت دور التربية الاجتماعية لرعاية وإيواء الأحداث تتوفر فيها وسائل الرعاية الاجتماعية والتربية والتعليم، والإصلاح، والتدريب المهني، وقد بلغ عدد الاطفال من الأحداث الجانحين المودعين في

دور التربية الاجتماعية (٢٨٧) وتم توجيه حزمة من البرامج التفاعلية موجهة للأطفال تحت ١٨ سنة منها برنامج صاحب صاحب لتوعية الفئات الناشئة بالطرق والوسائل المناسبة في اختيار الرفقاء الصالحين وتجنب رفقاء السوء بالتعاون مع الأندية الرياضية والثقافية وبرنامج التوجيه باللعب لتوجيه الفئات الواقعة تحت سن الحدائة بالقيم الأخلاقية المتفقة مع السلوك المجتمعي العام وبرنامج لاتكن صفرا موجه للأحداث الجانحين يساعد الحدث على مراجعة القيم الشخصية كي يستعيد توازنه واستقراره الشخصي.

باء- أفضل الممارسات

٦٠- برنامج مساعدة ضحايا جرائم الاتجار بالبشر: قامت دولة الإمارات بتوفير مراكز الإيواء والدعم النفسي لضحايا الاتجار بالبشر باعتبار ذلك إحدى ركائز الخطة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، ومن أهم هذه المراكز:

- مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال: أنشئت المؤسسة عام ٢٠٠٧ لتقديم العناية الفورية وخدمات الدعم للضحايا بما يتفق مع المعايير الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، وتقدم المؤسسة خدمات مجانية للنساء والأطفال من ضحايا العنف الأسري وسوء معاملة الأطفال وضحايا الاتجار بالبشر.
- مراكز إيواء ضحايا الاتجار بالبشر: تعمل المراكز منذ انشائها في عام ٢٠٠٨ على تقديم الدعم للضحايا، ومن خلالها يتم توفير برامج إعادة التأهيل للضحايا إضافة إلى الدعم الطبي والنفسي والقانوني. وافتتحت إيواء أول مركز لها في أبوظبي لضحايا الاتجار بالبشر من المذكور في شهر يناير عام ٢٠١٤ للتعامل مع أية حالة من هذا القبيل على مستوى الدولة.
- صندوق دعم ضحايا الاتجار بالبشر: أنشأت اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار في عام ٢٠١٣ صندوقاً لدعم ضحايا الاتجار بالبشر، حيث تساهم المؤسسات والجمعيات الخيرية في الدولة ورجال الاعمال في تقديم التبرعات المالية للصندوق، ويهدف انشاء هذا الصندوق لتغطية بعض المصاريف المتعلقة باحتياجات ضحايا الاتجار بالبشر واسرهم في بلدهم الأصلي، وانشاء بعض المشاريع التجارية الصغيرة أو تنظيم الدورات التدريبية التي تؤهلهم للحصول على عمل مستقبلاً. ومنذ انشاء هذا الصندوق، تم صرف مبلغ وقدره ١٥٣,٧٣٥ دولار امريكي على ضحايا الاتجار بالبشر.

٦١- مبادرة محمد بن راشد آل مكتوم للرعاية الصحية ومكافحة المرض: تسعى المبادرة للتصدي للمشكلات الصحية التي تتعرض لها المجتمعات الأقل حظاً وتوفير أفضل أشكال الرعاية الصحية الأساسية لمن هم في أمس الحاجة إليها وخلال العام ٢٠١٦ قدمت المبادرة خدمات صحية متنوعة وبلغ إجمالي حجم الإنفاق في هذا القطاع ٦١ مليون دولار أمريكي على المبادرات والبرامج الصحية التي قدمتها مؤسساتها وكياناتها المعنية بتوفير الرعاية الصحية ومكافحة الأمراض استفاد منها ١٠ ملايين شخص حول العالم. وضمن نطاق مكافحة الأمراض المعدية تابعت "مؤسسة الجليلة" في العام ٢٠١٦ برامجها الهادفة إلى مكافحة الأمراض المعدية ووفرت ١,٦ مليون لقاح لكرزاز الأمهات والمواليد "التيتانوس"

في ١٥ دولة. كما واصلت مؤسسة "نور دبي" مبادراتها الخاصة بإزالة مسببات العمى فنجحت في العام ٢٠١٦ في علاج أكثر من ٦,٦ مليون شخص يعانون من مرض التراخوما "الرمم الحبيبي" المعدي ووفرت عيادات عالمية متنقلة لعلاج أمراض العيون في عدد من الدول فحصت ١٥ ألفاً و ٦٠٣ مرضى ووزعت ألفين و ٨٦٢ نظارة طبية وأجرت ١٧٩٤ عملية جراحية. ولدعم البحوث الطبية وتطوير حلول علاجية لعدد من الأمراض المستعصية قام "مركز أبحاث مؤسسة الجليلة" في العام ٢٠١٦ بتمويل أكثر من ٥٥ دراسة بحثية محلية.

٦٢- ميثاق المعلمين للتسامح: شرعت وزارة التربية والتعليم في نوفمبر ٢٠١٦ بتعميم ميثاق المعلمين للتسامح، في المدارس والجامعات الحكومية والخاصة، والذي ينص على ضرورة نشر روح التسامح والمساواة في مختلف قطاعات التعليم في الدولة.

٦٣- مبادرة التوجيه الذكي: يعتبر جهاز التوجيه الذكي الذي تم إطلاقه في ٢٠١٥ م أول جهاز ذكي يعمل عن بعد ويقوم بعملية التوعية والتوجيه وإيصال المعلومة القانونية إلى شريحة العمال بطريقة مبسطة وسهلة وفي متناول جميع المستويات المهنية الخاصة بالعمال. وتقوم فكرة الجهاز باعتباره موجه إلكتروني يتم وضعه في الأماكن التي تشهد كثافة عمالية ومنها مطارات الدولة ومناطق وإدارات الطب الوقائي التابعة لوزارة الصحة ووقاية المجتمع والمنتشرة بإمارات الدولة المختلفة باعتبارها أماكن تجمعات العمال، إضافة إلى جزيرة السعديات، ويحتوي الجهاز على شاشة ذكية تعمل باللمس وترتبط بالإنترنت ويستطيع العامل بعد ادخال بياناته أو قراءة بطاقة هويته مشاهدة فيلم للتوعية مدته ٢٠ دقيقة يتضمن العديد من المعلومات التي تزيد معارفه عن حقوقه وواجباته وقد تم إعداد الفلم التوعوي بثماني لغات تشمل العربية والإنجليزية والأوردية والهندية والصينية والماليلام والفلبينية والفيتنامية. وساهم تطبيق الجهاز على رفع مستوى الوعي لدى شريحة كبيرة من العمال بحقوقهم وواجباتهم المنصوص عليها في قانون العمل والاجراءات المتبعة في الدولة، حيث حصل ما يقارب عن (٢٨٨٠٠) عامل على شهادة التوجيه الذكي منذ إنطلاقه.

٦٤- مبادرات عام الخير ٢٠١٧^(٦): أعلن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله في شهر ديسمبر ٢٠١٦ العام ٢٠١٧ عاماً للخير، ويستند إلى ثلاثة محاور أساسية هي: المسؤولية الاجتماعية، والتطوع، وخدمة الوطن. بحيث يتم تصميم وتطوير كافة المبادرات والبرامج لتفعيل هذه المفاهيم وترسيخها في الدولة مع العمل على إشراك كافة فئات المجتمع المحلي فيها. وفي هذا الاطار أطلقت اللجنة الوطنية العليا لعام الخير مبادرات الحكومات البالغ عددها ١٤٠٠ مبادرة وبرنامج ومشروع وفعالية، تشارك في تنفيذها جهات محلية وشبه حكومية ومؤسسات القطاع الخاص.

(٦) للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول مبادرات عام الخير ٢٠١٧ يرجى زيارة الموقع التالي <https://www.giving.ae>

ثامناً - بناء القدرات

٦٥- نظمت جهات مختلفة في الدولة العديد من الدورات وورش العمل والتدريب لموظفي الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة لبناء قدراتهم في مجال حقوق الإنسان وذلك بالتعاون مع مختلف أجهزة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تبادل التعاون مع العديد من الدول والمنظمات غير الحكومية ذات الخبرة في هذا المجال، أهمها.

وزارة الداخلية

- تواصل وزارة الداخلية بناء وتطوير كوادرها البشرية وذلك من خلال البرامج التدريبية والتوعوية المتمثلة في الدورات التدريبية والمحاضرات وورش العمل في مجال حقوق الإنسان وذلك خلال الأعوام من (٢٠١٣ إلى النصف الأول من عام ٢٠١٧)، والتي بلغ عددها (٣٤٠٦) استهدفت عدد (٨١٨٤٨) من منتسبيها؛
- أطلقت وزارة الداخلية مبادرة هي الأولى من نوعها في المنطقة تعني في إعداد كوادر وطنية متخصصة في مجال حقوق الإنسان وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ووفقاً للخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٦ وهي مبادرة من المبادرات الاستراتيجية لوزارة الداخلية المعتمدة والمرتبطة بمجلس الوزراء؛
- تنفيذ زيارات ميدانية لمنتسبي مبادرة إعداد كادر وطني متخصص في مجال حقوق الإنسان لعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بمجالات حقوق الإنسان للإطلاع على أفضل الممارسات والجهود في مجال حقوق الإنسان واخر زيارة كانت لجنيف في مارس ٢٠١٧.

وزارة العدل

- اعتمدت الوزارة خطة تدريب سنوية متنوعة ووفقاً للتطورات الحديثة في القوانين ودراسة الاحتياجات الفعلية لجميع القضاة واعضاء النيابة والموظفين في مراكز الخدمة ومن البرامج التي تم تنفيذها في اطار الخطة التدريبية: برامج تدريبية في القانون الدولي الإنساني وتدريب القضاة على مفاهيم قضايا العنف المنزلي ومبادئ السلوك وأخلاقيات الوظيفة العام وفن التحقيق الناجح والتصرف في القضايا الجزائية ومهارات التعامل مع اعتراضات وشكاوى المتعاملين؛
- نظمت الوزارة برامج تدريبية سنوية (نظرية وعملية) لخريجي القانون كشرط لقب أي محام قبل ممارسته المهنة أمام المحاكم.

وزارة الموارد البشرية والتوطين (وزارة العمل سابقاً)

- تم تدريب وتأهيل ٦٣ باحثاً قانونياً يتحدثون لغات متعددة في المنازعات المقدمة الى الوزارة. وتدريب ١٠٠ موظف لتمكينهم من حل المنازعات والتحكيم بشكل منصف من أجل مساعدة العمال وأصحاب العمل على حل منازعاتهم بشكل سريع؛
- عقدت إدارة التوجيه العمالي عدد من البرامج التوعوية لأصحاب الأعمال لتوعيتهم بشأن الحقوق القانونية للعمال وفقاً للقرارات الوزارية التي صدرت مؤخراً، وإجراءات

وشروط الإلتزام بسلامة العمال ووقايتهم ورعايتهم الصحية والاجتماعية، وقواعد الإبلاغ عن إصابات العمل ومنح التعويضات، وقواعد وصلاحيات تطبيق الجزاءات والحالات المختلفة وشروط انتهاء عقد العمل وما يترتب عليها من مستحقات مكافأة نهاية الخدمة، وبلغ عدد أصحاب الاعمال اللذين استفادوا من هذه الدورات خلال الأعوام الأربعة المذكورة (٣١١١) صاحب عمل؛

- عقدت وزارة الموارد البشرية والتوطين اتفاقية تعاون في مع منظمة العمل الدولية لتنفيذ برامج تعاون يهدف إلى بناء القدرات في قطاع التفتيش العمالي بما يضمن تحسين قدرات مفتشي العمل على رصد ومنع ومكافحة العمل الجبري وكافة أشكال الاستغلال.

وزارة الصحة ووقاية المجتمع

- عقد قسم التحصينات بإدارة الطب الوقائي في وزارة الصحة ووقاية المجتمع في مارس ٢٠١٦ ورشة لتدريب العاملين على إدارة اللقاح الخاص بفيروس شلل الأطفال، وذلك بحضور (١١٠) مشارك من الأطباء والفنيين من القطاعين الحكومي والخاص. وحرصت الوزارة على التطوير المستمر لكافة الطواقم الطبية والفنية من أجل تمكينهم من مواكبة كل ما هو جديد في مجال التحصين والوقاية.

وزارة التربية والتعليم

- نفذت الوزارة برنامجاً تدريبياً تخصصياً خلال الاعوام الثلاثة ٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧ استهدف أعضاء الهيئة التدريسية لكافة المواد الدراسية والأنشطة في المدارس الحكومية، لجميع المراحل الدراسية، وتضمن البرنامج فعاليات ودورات تدريبية وورشة عمل وصلت ٩٠٠ دورة وبمعدل ٣٠٠ دورة في السنة الواحدة متضمنة ٢٣ مادة دراسية الى جانب ٣٨٠ دورة تدريبية تنفذ ضمن مؤتمر المعلمين السنوي على مدى خمسة ايام. كما شملت خطة التدريب برامج لتدريب معلمي التربية الخاصة وحددت موضوعات "إعداد البرنامج التربوي الفردي للطلبة ذوي الإعاقة وصعوبات التعلم واستراتيجيات التدريس للطلبة المعاقين، ومهارات اللغة العربية والرياضيات لمعلمات رياض الأطفال.

الاتحاد النسائي العام

- نظم الاتحاد النسائي في يونيو ٢٠١٥ ورشة عمل حول «المرأة والمشاركة السياسية»، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الوطنية لانتخابات المجلس الوطني في أبوظبي. وتأتي هذه الورشة في اطار التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في صنع القرار.

المجلس الأعلى للأمومة والطفولة

- نظم المجلس والاتحاد النسائي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للطفولة " اليونيسف " لدول الخليج العربي في يناير ٢٠١٥ ورشة عمل حول إجراءات حماية الطفل. وهدفت الورشة التوعية بكيفية تقديم خدمات حماية الطفل من العنف والإساءة والإهمال واقعياً مع التحديد والوصف الدقيق للإجراءات والآليات والممارسات المعمول بها في الجهات كافة التي تعمل في مجال حماية الطفل.

هيئة تنمية المجتمع بدبي

- نظمت الهيئة ورشة عمل في مايو ٢٠١٧ حول أحدث الأساليب المتبعة عالمياً في تقييم الاستعداد لدمج أصحاب الهمم في سوق العمل، استضافت خلالها ممثلين عن جميع أعضاء محور التوظيف الدامج من الجهات الحكومية، إضافة إلى الفريق الفني الداخلي في الهيئة.

مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال

- المشاركة في برنامج تدريبي حول الصلة الرابطة بين خبراء القانون وآليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة في مارس ٢٠١٧ في جنيف.

مركز إيواء النساء والأطفال

- المشاركة في ورشة بناء قدرات الجهات ذات الصلة بالنظام الوطني لآليات دعم الضحايا في مايو ٢٠١٥ في لبنان والتي نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي.

جمعية الإمارات لحقوق الإنسان

- شاركت الجمعية في دورة تدريبية في يناير ٢٠١٦ حول القانون الدولي الإنساني بمقر معهد دبي القضائي، وركزت الدورة على بناء القدرات ورفع الكفاءة والمعرفة الحقوقية لأعضاء الجمعية في مختلف مجالات وميادين حقوق الانسان.
- تنظيم دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام حول حقوق المرأة في ضوء المواثيق الدولية والتشريعات المحلية بتاريخ ١٧ و ١٨ مايو ٢٠١٦.

تاسعاً- التحديات والأولويات

٦٦- تتبع دولة الإمارات منهجية تتسم بالشفافية والتدرج والمزاوجة الناجحة بين النسق الداخلي لإطارها التشريعي والتنظيمي ومواءمته مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وتواجه الدولة شأنها شأن بقية الدول عدداً من التحديات في مجال حقوق الانسان وذلك في ظل ما يشهده العالم من تطورات متسارعة في هذا المجال، أهمها:

(هـ) تعزيز وتطوير دور الآليات الوطنية المتخصصة في مجال حماية حقوق الإنسان وذلك لمواكبة المستجدات الدولية؛

(و) تعزيز وتطوير القوانين والتشريعات الوطنية المعمول بها بـغية إضفاء المزيد من الحماية لحقوق الإنسان ومواكبة أفضل الممارسات التشريعية العالمية في هذا الشأن؛

(ز) بناء الكوادر المتخصصة في مجال حقوق الإنسان وتوفير التدريب اللازم لها؛

(ح) نشر ثقافة حقوق الانسان على اوسع نطاق وتعزيز وجودها في مختلف الاختصاصات المهنية والأكاديمية.

٦٧- ستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى الرغم من التحديات جهودها نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وذلك عبر تنفيذ استراتيجياتها وخططها الوطنية في كافة المجالات لتحقيق رؤية الإمارات ٢٠٢١ والتي تهدف إلى جعل دولة الإمارات واحدة من أفضل البلدان في العالم وبما يتواءم مع أهداف وغايات أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م^(٧). والتي سوف تنعكس بالضرورة على حالة حقوق الانسان في الدولة.

عاشراً- التعهدات الطوعية

٦٨- تتعهد الدولة وفي إطار تقديمها لتقريرها الثالث للاستعراض الدوري الشامل بما يلي:

- (أ) إصدار القانون الاتحادي بشأن مكافحة العنف الأسري؛
- (ب) مواصلة الدولة تعاونها مع مختلف أجهزة وآليات ولجان الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان، وذلك في إطار تقديم الدولة الدعم اللازم لها لتسهيل تنفيذ برامجها وأنشطتها، والعمل على استيفاء التزامات الدولة في إطار تلك الأجهزة والآليات؛
- (ج) اعداد خطة وطنية شاملة لحقوق الانسان تواكب المستجدات والتطورات وتنسجم مع تشريعات وقوانين الدولة والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الانسان؛
- (د) مواصلة الدولة لجهودها في تعزيز حماية حقوق العمالة؛ من خلال اعتماد التدابير المؤسسية والتشريعية اللازمة. والعمل على تطوير آليات تشريعية ومؤسسية لتوفير مزيد من الحماية لفئة العمالة المساعدة لتعزيز قدراتها على الوصول لآليات الأنصاف الفعالة؛
- (هـ) ستواصل الدولة جهودها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما الأهداف ذات الصلة بحقوق الانسان؛
- (و) إطلاق خطة وطنية لرفع مستوى الوعي السياسي وثقافة المشاركة السياسية؛
- (ز) إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بناء على مبادئ باريس.

حادي عشر- الخاتمة

٦٩- تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة وهي تقدم تقريرها الثالث للاستعراض الدوري الشامل على مواصلة جهودها في تعزيز وحماية حقوق الانسان، وذلك في إطار تشريعاتها وقوانينها الوطنية والتزاماتها الدولية، والدولة عازمة على المضي قدماً نحو البناء على ما تم تحقيقه من إنجازات في مجال حقوق الانسان، وتسعى وبشكل ايجابي إلى المساهمة والتفاعل مع الممارسات العالمية الفضلى في هذا الشأن. وتتطلع الامارات الى استمرار تعاونها مع مجلس حقوق الانسان والية الاستعراض الدوري الشامل وأصحاب الولايات بما يساهم في تعزيز وحماية حقوق الانسان.

(٧) يرجى زيارة بوابة دولة الإمارات لأهداف التنمية المستدامة على الرابط <http://uaesdgs.ae>.